اقتصاد

إسرائيل تعزّز صادرات الغاز لمصر

لندن ـ **العربي الجديد**

يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى زيادة صادراته من الغاز الطبيعي إلى القاهرة، خلال الفترة المقبلة، إذ يدرس بناء خط أنابيب بري جديد إلى الأراضي المصرية في أعقاب تقليص الإمدادات العالمية في الآونة الأخيرة، بحسب ما قالت وزارة الطاقة الإسرائيلية.

وقالت مصادر في صناعة النفط قريبة من المناقشات لـ«رويترز» إن خط الأنابيب، الذي سيربط شبكتي الغاز الطبيعي الإسرائيلية والمصرية عبر شمال شبه جزيرة سيناء، تقدر تكلفته بنحو 200 مليون دولار، ويمكن تشغيله في غضون 24 شهرا. وسيؤدي إنشاء خط أنابيب بري جديد إلى جانب خطط لبناء خط أنابيب ثانٍ تحت البحر إلى مصر، في غضون بضع سنوات، إلى تعزيز مكانة إسرائيل مركزاً رئيسياً للطاقة في شرق البحر المتوسط.

وأصبحت إسرائيل مصدرًا رئيسيًا للغاز الطبيعي بالنسبة لمصر في يناير/ كانون الثاني 2020، بعد أن بدأت الإنتاج من حقلي الغاز البحريين تمار وليفياثان. ويجرى توفير حوالي 5 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز عبر خط أنابيب تحت البحر يربط بين إسرائيل وشبه جزيرة سيناء المصرية.

وقالت وزارة الطاقة الإسرائيلية، في بيان، إن «إسرائيل ومصر تجريان محادثات بشأن التعاون المحتمل في إمدادات الغاز الطبيعي. أحد الخيارات قيد الدراسة، عقب طلب مصر مزيداً من إمدادات الغاز الطبيعي، هو إنشاء خط أنابيب للغاز البري». وأضافت أن خط الأنابيب سيكون مملوكًا لشركة التوزيع الوطنية الإسرائيلية لخطوط الغاز الطبيعي، وأنه اتخذ مساره في طريقه للحصول على موافقات من السلطات المحلية. وارتفعت أسعار الغاز في أوروبا وآسيا بشدة هذا العام، بسبب نقص الإمدادات والنشاط الاقتصادي القوي في جميع أنحاء العالم. وقالت المصادر إن خط الأنابيب الجديد سيسمح بزيادة الإمدادات إلى مصر بما يتراوح بين ثلاثة وخمسة مليارات متر مكعب إضافية سنويًا، وسيزود شبكة الكهرباء بمصر، ويذهب أيضًا نحو زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال من مصر إلى أوروبا وآسيا. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «ديليك» الإسرائيلية، يوسي أبو: «ليس هناك شك في أن مصر لديها كل الصفات والشروط لتصبح مركزًا لتلقي كميات إضافية من الغاز من إسرائيل وقبرص والمناطق المحيطة بها، ولتكون نقطة محورية لتجارة الغاز على الصعيدين الإقليمي والعالمي».

لكن قدرة إسرائيل على زيادة صادرات الغاز تعتمد على إمكانات الشركات في توسيع الإنتاج. ومن المتوقع أن تزيد قدرة التصدير الإسرائيلية، بسبب إزالة الاختناق في البنية التحتية الحالية، وتوسيع حقل ليفياثان العملاق الذي تديره شركة شيفرون، وتمتلك ديليك حصة 45% منه.

وقالت المصادر إن خط الأنابيب البري لن يؤثر على خطة إسرائيل ومصر لبناء خط أنابيب ثانٍ تحت سطح البحر لتزويد محطات الغاز الطبيعي المسال المصرية، حيث يمكن إعادة تصدير الوقود إلى أوروبا وآسيا.

يذكر أن بيانات حكومية في مصر، رصدت ارتفاع الإنتاج المصري من الغاز الطبيعي، حيث وصل الإنتاج المحلى من الغاز الطبيعي إلى نحو 4 ملايين و392 ألف طن في شهر إبريل/ نيسان الماضي، فيما كانت قيمة الإنتاج قد بلغت 3 ملايين و319 ألف طن في شهر إبريل لعام 2020، بزيادة بلغت نحو مليون و73 ألف طن.

إسرائيل تستنزف جيوب المصريين

مصطفى عبد السلام

ما زالت كلمات السفاح نتنياهو ترن في أذني عندما قال يوم 19 فبراير/ شباط 2018 عقب إبرام اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر إن هذا «يوم عيد لإسرائيل»، وإن الاتفاق لن يعزز اقتصاد وأمن إسرائيل فحسب، لكنه سيعزز أيضاً علاقاتها الإقليمية.

وما زلت أتذكر كلماته شديدة القساوة وقتها حينما قال إن الاتفاقية المبرمة مع مصر ستدخل مليارات الدولارات إلى خزينة الدولة، وأن هذه الأموال ستصرف لاحقا على التعليم والخدمات الصحية والرفاهية لمصلحة الإسرائيليين.

سعادة السفاح معروفة ومبررة، فدولة الاحتلال حصدت 15 مليار دولار من أموال الدولة المصرية تمثل قيمة صفقة استيراد مصر الغاز على مدى 10 سنوات، وزادت سعادته حينما نجح في زيادة القيمة إلى 19,5 مليار دولار في العام 2020 عبر الاتفاق على ضخ مزيد من غاز دولة الاحتلال المنهوب إلى الأراضي المصرية.

ويبدو أن دولة الاحتلال لم تكتف بالسطو على نحو 20 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب في مصر، بل راحت تتفق على ضخ مزيد من الغاز الذي سرقته من البحر المتوسط إلى مصر، حيث أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية، أمس، أن إسرائيل تدرس مد خط أنابيب بري جديد إلى مصر لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي لمصر بسرعة، وأن الخط سيربط شبكتي الغاز الطبيعي المصرية والإسرائيلية عن طريق شمال شبه جزيرة سيناء.

تزداد سعادة قادة الاحتلال، ومنهم نتنياهو، عندما يعلمون أن المليارات التي تتدفق على الخزانة الإسرائيلية تتسبب في زيادة الاحتقان الاجتماعي وتؤزم الوضع المعيشي داخل مصر، حيث تم جمعها بشكل قاس من جيوب المصريين الخاوية عبر زيادات مستمرة في أسعار البنزين والسولار والغاز وفواتير الكهرباء والمياه والمواصلات، وربما يوجه جزءاً من قروض مصر الخارجية لسداد قيمة الصفقة، وأن الغاز الإسرائيلي بات يتدفق على مصانع وبيوت المصريين، حسب اعتراف وزير البترول المصري طارق الملا يوم 15 أغسطس/ آب 2018، كما أن استمرار تدفق الغاز الإسرائيلي يؤدي إلى تعزيز مكانة دولة الاحتلال لتصبح مركزاً رئيسياً للطاقة في شرق البحر المتوسط.

استمرار تدفق الغاز الإسرائيلي إلى مصر يطرح كذلك أسئلة، منها إين إنتاج حقل ظهر المصري الذي تم وصفه بأنه أكبر موقع لإنتاج الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وهل صحيح أن مصر حققت اكتفاء ذاتياً من الغاز، كما قال كبار مسؤوليها، وإذا كانت مصر حققت هذا الاكتفاء فلماذا الزيادات القياسية في سعر الغاز داخل السوق المصري؟

قيمة سامسونغ تقفز إلى 74,6 مليار دولار

تجاوزت قيمة شركة سامسونغ للإلكترونيات 70 مليار دولار في هذا العام لتأتي في المركز الخامس عالميا. ووفقا لقائمة أعلى 100 علامة تجارية عالمية قيمة، نشرتها شركة «إنتر براند» الاستشارية العالمية للعلامات التجارية في يوم 20 أكتوبر/ تشرين الأول، بلغت قيمة شركة سامسونغ للإلكترونيات 74,6 مليار دولار في هذا العام لتحافظ الشركة على المرتبة الخامسة عالميا منذ العام الماضي. وارتفعت قيمة الشركة في هذا العام بنسبة 20% بالمقارنة مع 62,3 مليار دولار مسجلة في العام الماضي، وهذا أعلى معدل نمو لها منذ عام 2013. ويعد معدل النمو للشركة أعلى بمقدار ضعفين من متوسط معدل النمو لأعلى 100 علامة تجارية عالمية قيمة، والذي بلغ 10%.

(Getty)

لقطات

الكويت مزود نفط آمن للأسواق العالمية

قال وزير النفط الكويتي محمد الفارس، أمس الخميس، إن بلاده كانت وما زالت مزودا آمنا وموضع ثقة لتزويد الاسواق العالمية بالنفط، وقادرة على زيادة إنتاجها بما يتماشى مع اتفاق «أوبك +». جاء ذلك في تصريح صحافي للوزير نقلت تفاصيله وكالة أنباء الكويت (كونا)، قبيل ترؤسه وفدا كويتيا للمشاركة في منتدى المبادرة السعودية الخضراء والذي عقد، أول من أمس، في العاصمة الرياض. وذكر الفارس ان الكويت كسبت ثقة الاسواق النفطية من خلال عملها داخل «أوبك» وضمن تحالف «أوبك +»، إذ حققت التزامها تجاه مستويات الإنتاج المطلوبة خلال السنوات السابقة. ووفق الوزير، خففت الكويت من قيود خفض الإنتاج ضمن اتفاقية تحالف «أوبك+»، حسب حاجة السوق النفطية.

قطر ترغب بزيادة الاستثمارات في مصر

قال سالم بن مبارك آل شافي، سفير قطر بمصر، أول من أمس، إن بلاده ترغب في زيادة الاستثمارات في مصر وازالة اي عقبات تحول دون ذلك. جاء ذلك خلال لقائه وزيرة التجارة والصناعة المصرية، نيفين جامع، في مقر الوزارة بالقاهرة، وفق ما نقلته سفارة قطر، عبر حسابها الموثق بـ«تويتر». وبحث اللقاء «واقع الاستثمار بين البلدين والعمل على خلق بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للمستثمرين القطريين، وازالة المعوقات والصعوبات التي تحول دون ذلك»، وفق المصدر ذاته. واكد السفير القطري، ان «مصر تعد شريكاً تجارياً هاماً لقطر (..) ونحن نرغب في زيادة هذه الاستثمارات وازالة أي عقبات تحول دون ذلك». ولدى جهاز قطر للاستثمار في مصر، استثمارات تقدر بحوالي 3,317 مليارات دولار.

توقيع عقود 114 مشروعاً في الصين

قالت السلطات المحلية في مقاطعة جيانغشي بشرقي الصين، إن إجمالي 114 مشروعاً بقيمة أكثر من 70 مليار يوان (نحو 10,9 مليارات دولار) قد تم التوقيع عليها، خلال المؤتمر الدولي للعام 2021 حول صناعة الواقع الافتراضي، الذي اختتم فعالياته أول من أمس. وعُقد المؤتمر بشكل مشترك بين وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وحكومة مقاطعة جيانغشي، واستمر ليومين. وقد قررت شركات بما فيها «آيفلايتيك» و«سينستايم» و«تشاينا موبايل» الاستثمار في المقاطعة بفضل الحدث، بحسب المنظمين. وشهدت دورات السنوات الثلاث الماضية للمؤتمر توقيع إجمالي 321 مشروعاً بقيمة نحو 194,6 مليار يوان.

مؤتمر استقرار ليبيا يطالب بفكّ تجميد الصندوق السيادي

طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشفت تسرّبيات البيان الختاميّ لمؤتمر استقرار ليبيا أمس، في طرابلس، بمشاركة أكثر من 30 دولة، أنّ ليبيا تطالب بفكّ التّجميد عن أموال الصّندوق السّياديّ خشية تآكلها وخسارتها خلال سنوات.

وذكرت مصادر مسؤولة من المؤسّسة اللّيبيّة للاستثمار، لـ«العربي الجديد»، أنّ حكومة الوحدة الوطنيّة تسعى إلى فتح آفاق جديدة للصّندوق عبر الاستثمار داخل البلاد وإعادة الإعمار.

وتقع معظم أصول الصّندوق السّياديّ اللّيبيّ السّائلة تحت الحظر الدّولي منذ نحو 10 سنوات، استجابة لمطالبة المجلس الانتقاليّ في عام 2011 خوفا من استيلاء أطراف أخرى عليها.

وكشف ديوان المحاسبة أنّ أرباح الصّندوق السّيادي اللّيبيّ، «المؤسّسة اللّيبيّة للاستثمار»، بلغت 1,4 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 2% فقط من إجمالي رأس المال، وقد وصفها الديوان بالنسبة المتدنّية.

وبلغت أصول الصّندوق السيادي نحو 70 مليار دولار في نهاية العام الماضي. وأشار تقرير ديوان المحاسبة إلى أنّ قرار التّجميد أدّى إلى حرمان الصّندوق من عوائد أصوله السّائلة بقيمة 20 مليار دولار. وفي المقابل، شهدت الخطوة جدلا بين محلّلي الاقتصاد، إذ قال البعض إن الحكومة غير منتخبة، فكيف يسمح لها بالتّصرّف بالأموال حتّى بدافع استثمارها محلّيّا؟ وأكد آخرون أنها خطوة مهمة من أجل الحفاظ على هذه الاستثمارات الضخمة التي تتكبد خسائر باهظة حاليا.

ومن جانبه، قال المحلّل المالي علي سليمان في حديثه لـ«العربي الجديد»: «من خلال عملي في الصّندوق السّيادي خلال سنوات سابقة، فإنّه يتكبّد خسائر ماليّة بسبب التّجميد، فضلا عن تأويل بعض الدّول بشأن العوائد كما فعلت بلجكيا لبعض الاستثمارات». والمؤسّسة اللّيبيّة للاستثمار هي اتحاد لأكثر من 550 شركة استثمارية، وتتواصل مباشرة مع خمس مؤسّسات فرعيّة مكوّنة بذلك محفظتها الاستثماريّة، وتقدّر قيمتها بنحو 70 مليار دولار. والمؤسّسات الاستثماريّة التّابعة للمؤسّسة اللّيبيّة للاستثمار هي الشّركة اللّيبيّة للاستثمارات الخارجيّة (LAFICO)، ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار (LAP)، والمحفظة الاستثماريّة طويلة المدى (LTP)، وشركة الاستثمارات النّفطيّة (OilInvest)، والصّندوق اللّيبيّ للاستثمار الدّاخليّ والتّنمية (LLIDF).

مال وناس

الموازنة السورية الجديدة: كوارث معيشية وعجز كبير

كوارث معيشية جديدية تنتظر السوريين بعد إعلان النظام عن تفاصيل الموازنة المقبلة لعام 2022، والتي تعاني من عجز مالي كبير

فؤاد عبد العزيز

تعطي القراءة الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2022، التي أعلنت عنها حكومة النظام السوري، أول من أمس، انطباعا بأن هناك تحسنا ملموسا في أرقامها كافة، لكن عند التدقيق بهذه الأرقام التضخمية، وبالمقارنة مع موازنات السنوات السابقة، يؤكد مراقبون أن الوضع الاقتصادي في سورية مقبل على كوارث حقيقية في العام القادم، وبالذات على المستوى المعيشي، وسعر الصرف مقابل الدولار، وما يرتبط به من غلاء في جميع أسعار السلع.

وأعلنت حكومة النظام عن مشروع موازنة العام 2022، بقيمة 13,325 تريليون ليرة سورية، ما يعادل 4 مليارات دولار، بزيادة نحو 5 تريليونات ليرة عن موازنة العام السابق البالغة 8,5 تريليونات ليرة.

عجز كبير

وقال وزير مالية النظام السوري، كنان ياغي، إن العجز في مشروع الموازنة للعام القادم يقدر بنحو 4118 مليار ليرة، وإن حجم الدعم فيها يصل إلى 5530 مليار ليرة سورية.

وأوضح ياغي أن العجز ستتم تغطيته من خلال اقتراض مبلغ 600 مليار ليرة عن طريق سندات خزينة، بالإضافة إلى موارد خارجية، والباقي سيتم تغطيته عن طريق مصرف سورية المركزي كاعتمادات مأخوذة من الاحتياطي في المصرف.

وأضاف وزير المالية أن حجم الدعم في مشروع الموازنة العامة بلغ 5530 مليار ليرة سورية، ارتفاعا من 3500 مليار ليرة في الموازنة السابقة. وأوضح أن تلك الكتلة ستوزع على مجموعة بنود، أهمها دعم المشتقات النفطية البالغ 2700 مليار ليرة، ودعم الدقيق التمويني الذي يبلغ 2400 مليار ليرة، إضافة إلى 300 مليار ليرة لدعم السكر والأرز، و50 مليار ليرة لصندوق دعم الإنتاج الزراعي ومثلها لصندوق المعونة الاجتماعية، و30 مليار ليرة لصندوق الري الحديث وصندوق الجفاف.

وقال ياغي إن الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة البالغة 13325 مليار ليرة، مقسمة على الشكل التالي، 11325 مليار ليرة نفقات جارية، و2000 مليار ليرة نفقات استثمارية، لافتا إلى أن تغطية تلك الاعتمادات ستتم عن طريق الإيرادات العامة للدولة والفوائض المالية.

أول كارثة

وتعليقا على الأرقام السابقة، أوضح المحلل الاقتصادي من دمشق، رضوان حمادي، أن أول كارثة يتضمنها مشروع الموازنة لعام 2022، هي دفع سعر صرف الليرة السورية للمزيد من الانخفاض مقابل العملات الصعبة، وهو ما يجعلنا نتنبأ، بحسب قوله، بأن الدولار في العام القادم قد يتجاوز الـ 5000 ليرة سورية.

وبين حمادي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن موازنة العام الماضي كانت 8,5 تريليونات ليرة، وهي تساوي لدى إقرارها مطلع العام الجاري، نحو 4 مليارات دولار، ثم بعد أقل من شهرين، انهار سعر صرف الليرة وأصبحت تعادل نحو 2,5 مليار دولار، لافتا إلى الدولار كان يساوي 2200 ليرة في مطلع العام الجاري، ثم ارتفع إلى 4700 ليرة في الشهر الثالث منه، ليستقر بعد منتصف العام وحتى اليوم، عند نحو 3500 ليرة.

وأكد المحلل الذي يعمل مستشارا في إحدى الشركات الاستثمارية، ومدرسا في الثانويات التجارية في دمشق وريفها، أن سبب هذا الانهيار في سعر الصرف يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة المعروض من الليرة السورية التي تضمنتها الموازنة العامة للدولة، بالمقارنة مع السنة السابقة، ما يشير بحسب رأيه، إلى أن زيادة مبلغ نحو 5 تريليونات ليرة في موازنة العام 2022، البالغة 13325 تريليون ليرة، دون أن تكون هذه الزيادة آتية من مصادر خارجية، كالتجارة والاستثمار، تؤكد حكما بأن الليرة السورية سوف تفقد على الأقل 30 بالمئة من قيمتها خلال العام القادم.

رفع الأسعار

وأكثر ما يلفت الانتباه في مشروع موازنة العام 2022، هو مبلغ الدعم المخصص للمشتقات النفطية، والبالغ 2700 مليار ليرة (نحو 950 مليون دولار وفقا لأسعار الصرف الحالية)، وهو أكثر بألف مليار عن موازنة العام الماضي، الذي كان يساوي أيضا نحو 950 مليون دولار لدى إقراره في مطلع العام الجاري، لكنه فيما بعد أصبح هذا المبلغ يساوي أقل بكثير، بعد انخفاض سعر صرف الليرة.

وحسب المحلل الاقتصادي من دمشق، مروان قويدر، فإن «المتأمل في الأرقام السابقة، يعتقد بأن شيئا لم يتغير بالنسبة لدعم المحروقات، حتى لو انخفضت الليرة السورية إلى نحو 5000 مقابل الدولار، لكنه أشار إلى أن المتغير الأهم في هذا الأمر هو أسعار النفط العالمية، التي كانت مطلع العام الجاري بحدود 40 دولارا للبرميل، بينما يتوقع لها أن تصل إلى نحو 100 دولار للبرميل خلال العام القادم.

وتستورد سورية شهريا أكثر من 3 ملايين برميل نفط، تبلغ قيمتها وفقا لأسعار النفط الحالية البالغة نحو 83 دولارا للبرميل، نحو 250 مليون دولار شهريا، أي أن سورية بحاجة لنفط بقيمة أكثر من 3 مليارات دولار سنويا، وهو ما يقترب من كامل الموازنة العامة للدولة.

وأوضح قويدر لـ «العربي الجديد» أن ذلك يعني أن النظام يحضر لزيادة أسعار المحروقات في العام القادم، مثلما فعل في العام الجاري عندما رفع سعر البنزين 4 مرات، وسعر المازوت بنسبة أكثر من 250 بالمئة بضربة واحدة، في يوليو/ تموز الماضي، من 180 ليرة إلى 500 ليرة لليتر.

> زيادات مرتقبة لأسعار الوقود والأغذية والسلع الضرورية

وأشار إلى أن وسائل إعلام النظام، أعلنت منذ عدة أشهر بأن هناك نقاشا داخل الحكومة لرفع سعر المازوت إلى 1000 ليرة لليتر مطلع العام القادم، أي رفعه بنسبة مئة بالمئة، مضيفا بأن ذلك سوف يدفع أكثر من 200 سلعة للارتفاع الجنوني، بالإضافة إلى رفع أجور النقل وغيرها من الخدمات المرتبطة بالمحروقات.

ولفت قويدر إلى أن مبالغ الدعم الأخرى في مشروع موازنة 2022، والموزعة على الخبز والسكر والشاي والرز والزراعة والري وغيرها، والتي تقدرها الحكومة بـ 2400 مليار ليرة، أيضا تشير إلى تراجع وانسحاب الحكومة من التزاماتها تجاه الشعب السوري، مشيرا إلى أن هذه المبالغ بالكاد تغطي نفقات استيراد القمح، البالغة أكثر من نصف مليار دولار سنويا، فيما تحتاج سورية سنويا إلى استيراد أرز بأكثر من 100 مليون دولار ومثلها من السكر.

وتوقع قويدر في ختام حديثه أن تعمد الحكومة إلى سد هذا العجز الكبير في الموازنة، من خلال زيادة الضرائب ورفع الدعم عن الكثير من المواد التموينية والمحروقات، وقد تعمد إلى تحسين الرواتب والأجور المقدرة حاليا بنحو 20 دولارا في الشهر، بحيث تظل حول هذا المستوى أيضاً لو تعرضت الليرة السورية لأي انخفاض قادم.

ويعاني السوريون من موجات غلاء متتالية في أسعار السلع والخدمات وخاصة مع تواصل تدهور الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. وطاول الغلاء الوقود والأغذية والسلع الضرورية ومختلف الخدمات، ما فاقم من معيشة المواطنين.

وحذرت وكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة في تقرير سابق من أن سورية تواجه أزمة غذاء غير مسبوقة، حيث يفتقر أكثر من 9,3 ملايين شخص إلى الغذاء الكافي.

وذكرت المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي، إليزابيث بايرز، في تصريحات سابقة أن أسعار السلعة الغذائية ارتفعت بأكثر من 200 بالمئة في أقل من عام بسبب الانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، وإجراءات العزل العام التي فرضتها سورية لاحتواء مرض كوفيد-19 خلال الفترات الماضية.

السوريون يدفعون ثمن تدهور الأوضاع الاقتصادية (فرانس برس)

تهاوي الليرة

فاقم تهاوي سعر صرف الليرة السورية معاناة المواطنين، إذ ارتفع الدولار إلى نحو 3500 ليرة في السوق السوداء، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية، ويأتي ذلك في وقت يدرس فيه النظام السوري رفع دعم الخبز والسلع التموينية تدريجيا خلال الفترات المقبلة من أجل الحد من الأزمة المالية الخانقة التي يمر بها. وانعكس تدهور سعر الليرة على أسعار السلع الضرورية والخدمات الأساسية التي شهدت ارتفاعا كبيرا.

معيشة

رسائل متشائمة من الأسر المغربية للحكومة

كشف بحث المندوبية السامية للتخطيط أن 59,8 في المائة من الأسر المغربية المستطلعة آراؤها في الربع الثالث من العام الجاري، أكدت على تدهور مستوى المعيشة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

بعثت أسر مغربية برسائل متشائمة للحكومة حول تطور البطالة وقدرتها على الادخار والأسعار في الاثني عشر شهرا المقبلة، هذا في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة للدفاع عن مشروع موازنة العام المقبل أمام البرلمان. وتجلى من بحث المندوبية السامية للتخطيط (مؤسسة حكومية)، حول ظروف الأسر، الذي يقيس معنوياتها، أن 59,8 في المائة من الأسر المستطلعة آراؤها في الربع الثالث من العام الجاري أكدت على تدهور مستوى المعيشة في الاثني عشر شهرا الماضية. وتتوقع 84,2 في المائة من الأسر اتساع دائرة البطالة، التي ينتظر أن تستقر في العام الحالي في حدود 12,2 في المائة، قبل أن تتراجع في العام المقبل، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة. وتذهب 55,1 في المائة من الأسر المشاركة في البحث إلى أن إيراداتها تغطي إنفاقها، بينما تؤكد 40,7 في المائة استنزاف مدخراتها أو أنها اقترضت، وتؤكد 53,6 في المائة من الأسر تدهور وضعيتها المالية في الاثني عشر شهرا الماضية. ولم تتجاوز نسبة الأسر التي عبرت عن قدرتها على الادخار في الاثني عشر شهرا المقبلة 14,8 في المائة، فيما تتوقع 85,2 في المائة منها أنه سيتعذر عليها تكوين مدخرات. وتعبر 78,5 في المائة من الأسر عن تصورها لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الاثني عشر شهرا الماضية. والانطباع ذاته يحكم توقع 73 في المائة من الأسر عند استشرافها لما ستكون عليها أسعار تلك السلع في الفترة المقبلة.

وتتسم المرحلة الحالية بارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات، متأثرة بارتفاع أسعار المدخلات في السوق الدولية والنقل الدولي، ما يعني ترقب ارتفاع التضخم، وسط ترقب الأسر لارتفاع أكبر للأسعار، ما قد يستوجب إعادة النظر في الأجور. ويؤكد رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك بوعزة الخراطي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الزيادات في الأسعار تمت في وقت واحد، ما يستدعي بحث ما إذا كانت هناك اتفاقات بين الموردين، مع التدخل للحد من الزيادات التي قد تطاول بعض المواد المنظمة للأسعار من قبل القانون.

ويشير الخراطي إلى أن بعض الفيدراليات (الاتحادات النقابية) قدمت تفسيرات لبعض الزيادات، غير أنها تعتبر غير مقنعة للمستهلك الذي يتصرف في بعض الأحيان بهاجس الخوف، ما يدفعه إلى الشراء في بعض الأحيان بطريقة تخفض العرض وترفع الأسعار. ويأتي ذلك الاستطلاع في ظل عرض الحكومة توقعاتها ذات الصلة بمشروع موازنة العام المقبل، وعرضها على البرلمان الذي ينتظر أن يناقشه في أفق التصويت عليه قبل نهاية العام وسريان التدابير المتضمنة فيه في بداية يناير/ كانون الثاني المقبل. وتتوقع الحكومة بلوغ نمو اقتصادي في حدود 3,2 في المائة في العام المقبل، مع ترقب إحداث 250 ألف منصب شغل، علما أن الحكومة تراهن على خلق مليون فرصة عمل مع إطلاق آليات لتحفيز الشباب على إنجاز مشاريع، وسيكون على الحكومة مواجهة التفاصيل ذات الصلة بالبطالة، حيث وصلت في الربع الثاني من العام الجاري إلى 18,2 في المائة و47,2 في المائة بين الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما في المدن و28,3 في المائة بين المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 عاما. غير أن الحكومة لن تجد نفسها أمام انتظارات ملحة من الأسر في ما يتصل بتقليص البطالة، بل سيكون عليها النظر في القدرة الشرائية للأسر، خاصة في سياق متسم بارتفاع أسعار العديد من السلع رغم استقرار التضخم في مستوى لا يتجاوز 1,4 في المائة رسمياً.

ارتفاع الأسعار يرهق الأسر المغربية (فرانس برس)

لبنان

الحكومة ترفع الأسعار... وتترقب الدعم الدولي

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أكثر من أسبوع مرّ ولم يجتمع مجلس الوزراء اللبناني، رغم خطورة الوضع الاقتصادي وعودة التحركات بوتيرة متفاوتة إلى الشارع اللبناني المرفقة بشعارات بدأت تدعو إلى إسقاط الحكومة التي قرّرت سلك مسار رفع الدعم الكلي عن حاجات أساسية في حياة المواطنين، من دون أن تؤمن أبسط بدائل الصمود في ظل تحليق الأسعار بلا رقيب أو حسيب أو أن تقوم بأي خطوة إصلاحية، خصوصاً في اتجاه استعادة الأموال المنهوبة، علماً أنّ الدعم الخارجي كلّه يتوقف على تنفيذ البرنامج الإصلاحي.

وشهدت عددٌ من الطرقات، أمس الخميس، خصوصاً في بيروت، قطعاً للطرقات من قبل سائقي الشاحنات والسيارات العمومية اعتراضاً على ارتفاع أسعار المحروقات، كما اعتصم السائقون العموميون أمام وزارة الطاقة والمياه، فطلب وزير الطاقة وليد فياض، لقاءهم، وأكد أنه لو لم نصدر الجدول بتسعيرة السوق للعملة المحلية أي 20 ألف ليرة للدولار، فما كان سيحصل تسليم للمحروقات، وخصوصاً البنزين.

وأكد أنّه سيلجأ إلى سياسات ناجحة، ولو كانت موجعة الآن، بعدما أدت كل السياسات الفاشلة لما وصلنا إليه، وخصوصاً على مستوى ملف الدعم.

وعادت المطالب بإسقاط الحكومة في الشارع، بعدما قررت سلك مسار رفع الدعم كلياً، من دون أن تقوم في المقابل بأي خطوة في إطار استعادة الأموال المنهوبة، أو تثبيت سعر صرف الدولار في السوق السوداء، أو مداهمة أوكار الكارتيلات ومخازنهم وغيرها، وفق ما أكد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، الذي دعا العمال والفقراء وذوي الدخل المحدود والعاطلين والمعطلين عن العمل للنزول إلى الشارع و«إسقاط الحكومة المقنعة». وعلى صعيد اللقاءات أمس، بحث الرئيس اللبناني ميشال عون، مع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، في قصر بعبدا الجمهوري في نتائج الزيارات التي يقوم بها عدد من الموفدين الدوليين، ومستجدات التفاوض مع صندوق النقد الدولي. وعرض عون وميقاتي الأوضاع العامة في البلاد في ضوء التطورات الأخيرة على مختلف الأصعدة، وفق ما أفادت الرئاسة اللبنانية في بيانٍ، وتناول البحث ضرورة الإسراع في إطلاق البطاقة التمويلية، في ظلّ ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاساتها على أسعار السلع والمواد الغذائية. على صعيد ثانٍ، عقد الرئيس اللبناني مجموعة لقاءاتٍ دبلوماسية، إذ أكد للمنسقة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان السفيرة جوانا فرانتسيكا، أن التحضيرات مستمرة لبدء التفاوض مع صندوق النقد الدولي في أقرب فرصة ممكنة، كما أن التحقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان بدأ أمس من قبل شركة «الفاريز ومارسال».

وأشار عون إلى أن «الحكومة ماضية في معالجة الشؤون الحياتية الملحة للحد من تأثيراتها السلبية على المواطنين، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاس ذلك على أسعار السلع»، مشدداً على أن التحقيق في جريمة انفجار مرفأ بيروت مستمرّ لتحديد المسؤوليات، وفقاً للأصول القانونية المرعية. وأعربت السفيرة فرانتسيكا عن استعداد الأمم المتحدة لدعم لبنان في كل المجالات التي تساعده على تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي، وتقريب وجهات النظر وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك. كذلك، استقبل الرئيس اللبناني سفيرة فرنسا في بيروت آن غريو، التي نقلت لعون رسالة شفهية من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ضمنها التزامه الدائم لمساعدة لبنان رئيساً وحكومة وشعباً، وهو ما أكده لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي خلال استقباله له قبل أسابيع تبعاً لبيان الرئاسة اللبنانية. وقال مصدر دبلوماسي فرنسي لـ«العربي الجديد» إن «هناك امتعاضاً في باريس من تعليق جلسات مجلس الوزراء والتطورات الأمنية الأخيرة في ظل خشية من التصعيد السياسي والأمني، بينما البلد يحتاج إلى استقرار تمهيداً لبدء ورشة الإصلاح والإنقاذ، وتعبيد الطريق أمام الدعم الخارجي المالي الذي يبقى مشروطاً بالبرنامج الإصلاحي كذلك لإجراء الانتخابات النيابية في جو ديمقراطي سليم وآمن».

في سياق اللقاءات «الاقتصادية» استقبل رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، أمس، وفد صندوق النقد الدولي برئاسة المدير التنفيذي في الصندوق محمود محي الدين، ومشاركة المستشارة الأولى للمدير التنفيذي مايا شويري، ووصف كنعان الاجتماع بـ«المثمر».

مقابلة

تمر «الخطوط التونسية» منذ سنوات بصعوبات مالية وهيكلية كبرى باتت تهدد وجودها في ظل وضعية هشة، وفي هذا السياق كشف المدير العام للخطوط التونسية، خالد الشلي، في مقابلة مع «العربي الجديد» تفاصيل المديونية وخطط الإصلاح لإنقاذ الشركة

خالد الشلي

الخطوط التونسية تواجه مديونية بـ776 مليون دولار

اتفاق على تسريح 1700 موظف وبيع عدد من الأصول

■ بعد موسم ضربت فيه جائحة كورونا قطاع النقل الجوي في العالم، كيف تقيمون الوضع الراهن لشركة الخطوط التونسية؟

الأمر لا يخفى على أحد، وتأثيرات الجائحة كانت وخيمة على قطاع الطيران في كل دول العالم، وتسببت في صعوبات كبيرة لكبرى الشركات، فما بالك بشركتنا التي تمر منذ سنوات بصعوبات كبرى عمقتها الأزمة الصحية؟ وعند بداية الجائحة سنة 2020، كنا بصدد وضع خطة إنقاذ بعد تراجع رقم معاملات الشركة بشكل كبير نتيجة صعوبات في النشاط جراء فقدان السيولة، وهو ما أثر على عمليات التزويد بقطع الغيار، مما جعل جل طائراتنا عاجزة عن الإقلاع، وأدى ذلك إلى خفض عدد رحلاتنا. الموسم مرّ بصعوبة، وكان الأمل قائما لتعويض الخسائر خلال موسم 2021 عبر عودة نشاط الشركة بقوة، لكن المشكل تواصل جراء وضعنا الداخلي في الشركة وصعوبات التزويد، وكذلك جراء التضييق على السفر دوليا. وواجهنا تراجعا حادا في حركة المسافرين خلال سنة 2020 والذي بلغ 70 بالمائة مقارنة بسنة 2019، لذلك حاولنا الضغط على المصاريف والاستغناء عن الرحلات غير المجدية.

■ وما هي تداعيات هذا الوضع الذي استمر طوال الفترات الماضية؟

هذا الوضع زاد في حجم العجز بين مداخيل ضعيفة ومصاريف مرتفعة، تضاف إليها مصاريف أخرى مثل تكاليف الصيانة التي فاقت وحدها 70 مليون دينار (25 مليون دولار). وضع جعلنا نسجل عجزا يناهز 1200 مليون دينار (425 مليون دولار) وحجم ديون ضخما مع إشكاليات كبرى في توفير السيولة. ورغم ذلك تمكنا من تجهيز 10 طائرات واستئجار طائرة أخرى، ليصبح عدد الطائرات التي تم استغلالها هذا الموسم في حدود 14 طائرة، لنتمكن بذلك من الإيفاء بتعهداتنا خلال الموسم الحالي، خاصة فيما يتعلق بعودة الجالية التونسية.

■ لكن رغم هذا التقدم في الأداء، فإن الصعوبات تظل قائمة، والشركة لا يمكنها أن تعيش في ظل وضع مالي صعب ورقم عمالة كبير ونفقات مرتفعة وأسطول متقادم؟

بالفعل، وهو ما حتم علينا التمسك ببرنامج إصلاح شامل سيمس كل شيء في الشركة، بما في ذلك برنامج التخفيف من الأعباء عبر تسريح حوالي 1000 موظف في مرحلة أولى باتفاق مع المنظمة الشغيلة والنقابات، ليصل الرقم لاحقا ربما إلى 1700 موظف وفق اتفاق سابق. وفي إطار التطهير المالي كذلك، ستقوم الشركة بالتفويت (بيع) في عدد من أصولها غير المثمرة، ومنها عدد من العقارات في الداخل والخارج، وقدر ثمن التفويت في عدد منها بحوالي 150 مليون دينار (53 مليون دولار) ستجنيها الشركة من عقارات غير مجدية وفاقدة قيمتها الربحية.

■ التحسين الداخلي للطائرات والرفاهية التي تسعون إليها لا تمنع من التساؤل حول تقادم الأسطول؟

خطتنا الكبرى تتمثل في تغيير الأسطول بشكل جذري يصبح معه معدل أعمار طائراتنا لا يتجاوز الـ10 سنوات، وذلك بداية من هذا الشهر، حيث سنعمل على التفريط في عدد من الطائرات القديمة وتعويضها بأخرى جديدة، لتعزيز الأسطول قبل نهاية السنة الجارية بطائرة جديدة تليها 3 طائرات خلال سنة 2022، ومع حلول 2023 سيتم اقتناء طائرة رابعة ليصبح العدد الإجمالي في حدود الـ15 طائرة. كذلك قررنا توحيد نوعية الأسطول، وذلك في إطار الحوكمة والضغط على المصاريف، والتخلي عن الخطوط الخاسرة وعددها 7 بين أوروبا وأفريقيا، مقابل المحافظة فقط على الخطوط الرابحة.

■ تعاني الشركة من مديونية كبرى ونقص السيولة، مما عطل برامجها، وأثر على نشاطها وأدخلها في خلافات مع البنوك وخاصة مع المزودين، فأي إجراءات ستتخذونها للحد من نسبة المديونية؟

المسألة ليست بجديدة، وهو حال جل المؤسسات العمومية، فالخطوط التونسية تواجه حجم مديونية ضخما بلغ 2200 مليون دينار (776 مليون دولار)، 1250 مليون دينار (440 مليون دولار) منها تجاه ديوان الطيران المدني والمطارات، والمبلغ المتبقي يتوزع بين ديون تجاه الدولة، وأخرى تجاه البنوك المحلية والأجنبية. وكلها في شكل قروض، فضلا عن ديون المزودين، ولنا حلول في اتجاه التقليص منها، والإيفاء بتعهداتنا مع الجهات المانحة من خلال رفع رأس مال الشركة عن طريق دخول ديوان الطيران المدني والمطارات بجزء من ديونه في رأس المال.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

أخبار

السودان يوقع اتفاقيات عالمية ومحلية

أعلن السودان، أمس، توقيع اتفاقيات مع شركات في مجال التعدين، بينها ثلاث عالمية. وأورد بيان صادر عن وزارة المعادن أنها وقعت اتفاقيات في قطاع التعدين مع شركات، ضمت «أوركا غولد» الكندية، و«سيغا ماينس» الفرنسية، و«إي دي جي» السودانية الصينية، وشركة «كلودفان» للتعدين في الذهب. وذكرت الوزارة أن قيمة عقد «أوركا غولد» بلغت 400 مليون دولار، في مربع يحوي احتياطيات ممتازة تفوق 80 طناً من الذهب، ما يتيح للشركة إنتاجاً يقدَّر بـ7 أطنان سنوياً.

ونقل البيان عن محمد عبد الحفيظ، المدير التنفيذي للشركة الكندية في السودان، قوله إن دراسات الشركة توصلت إلى استكشاف احتياطي بالمربع حجمه 100 طن، مؤكدة من الذهب. ولم يورد البيان أي تفاصيل بشأن قيم عقود الشركات الأخرى الموقعة على اتفاقيات الاستكشاف والتعدين. والعام الماضي، بلغ إنتاج السودان من الذهب 35,6 طناً.

العراق يطلب إزالته من لائحة تمويل الإرهاب

دعا العراق المفوضية الأوروبية إلى شطب اسمه من قائمة الدول عالية الخطورة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال، مؤكداً أنه قدم ما يثبت استيفاءه جميع المعايير الخاصة بذلك، من دون الإشارة إلى حصوله بعد على أي وعود أوروبية بهذا الشأن.

ويترتب على إدراج الدول ضمن القائمة السوداء الأوروبية تبعات خطيرة جداً، من بينها فرض قيود على التحويلات المالية من البلد وإليه، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستثمار وعمل المستثمرين فيه، ويحرم من الكثير من المزايا التي يتمتع بها في التعاملات المالية والمصرفية. وأدرجت المفوضية الأوروبية، العام الفائت، العراق مع دول أخرى، من بينها سورية وأفغانستان وباكستان واليمن ودول أخرى، ضمن القائمة السوداء للدول التي تشكل مخاطر مالية على الاتحاد الأوروبي؛ بسبب مؤشرات على وجود غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فيها، معتبرة أنها باتت تمثل تهديداً للنظام المالي للاتحاد.

البرلمان الأوروبي يؤيد زيادة الدعم لـ«أونروا»

رحبت فلسطين، أمس، بتصويت البرلمان الأوروبي لصالح «توصية» برفع الدعم السنوي المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». وقالت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان وصلت إلى وكالة الأناضول نسخة منه، إنها ترحّب «بتصويت البرلمان الأوروبي في جلسته العامة لموازنة عام 2022، لصالح رفع الدعم المقدم لوكالة أونروا، بقيمة 55 مليون يورو، ليصبح 142 مليونا بدلا من 92 مليونا». وفي 11 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، أعلن الاتحاد الأوروبي، عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 92 مليون يورو لدعم «أونروا»، قائلا إنها «تشكّل المساعدة المالية السنوية التي يقدمها الاتحاد إلى الوكالة». ووفق بيان وزارة الخارجية الفلسطينية، فقد صوّت الأربعاء، لصالح القرار، 529 نائبا أوروبيا، في حين سقطت توصية أخرى تطالب بحجب 23 مليون دولار عن الوكالة، بأغلبية 354 صوتا.

وقالت الوزارة إن «موقف النواب في البرلمان الأوروبي يأتي في الاتجاه الصحيح لدعم دور أونروا التي تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، ويقع على عاتقها دعم أكثر من خمسة ملايين وسبعمائة ألف لاجئ فلسطيني».

مال وسياسة

تتجه تركيا لمنافسة الصين وروسيا على السوق الأفريقي النامي الذي يقدر عدد مستهلكيه بنحو 1,2 مليار نسمة وسوقها بنحو 2,5 تريليون دولار. وتبحث أنقرة عن أسواق جديدة لصناعاتها الهندسية والدفاعية في سوق مزدحم بالصناعات الفرنسية والصينية

أردوغان في أفريقيا

تركيا تنافس الصين وروسيا على أسواق القارة السمراء

أنقرة ـ **العربي الجديد**

وسط التقدم الصناعي والتوسع الاقتصادي السريع الذي تشهده تركيا خلال السنوات الأخيرة والتحديات المالية والنقدية المتنامية التي تواجهها، تبحث أنقرة عن أسواق جديدة، خاصة في مجال تسويق الصناعات الهندسية والدفاعية وعقود الإنشاءات في الأسواق الأفريقية. وكانت تركيا قد كسبت في الأعوام الأخيرة عقوداً باكستانية مربحة لصيانة غواصات ومقاتلات فرنسية وكانت مثار غضب الرئيس إيمانويل ماكرون على أنقرة. كما كسبت صفقات مع دول شمال أفريقيا منها الجزائر والمغرب وتونس وليبيا. وتدخل تركيا عبر بناء علاقاتها الأفريقية في منافسة مباشرة مع الصين وروسيا وفرنسا. ويلاحظ أن جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي شملت دول توغو وأنغولا ونيجيريا، جاءت لتمهد لمناسبتين تجاريتين مهمتين لتركيا، وهما القمة الاقتصادية والتجارية التركية ـ الأفريقية التي بدأت أعمالها أمس الخميس في إسطنبول لمدة يومين، ومنتدى الشراكة الاقتصادية بين تركيا وأفريقيا الذي سيعقد في 17 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وتستهدف تركيا عبر تعزيز علاقاتها بدول القارة الأفريقية حصد الفرص التجارية الضخمة التي توفرها السوق الأفريقية النامية للصناعات التركية الحديثة.

ويقدر الاتحاد الأفريقي حجم السوق الأفريقية بنحو 1,2 مليار مستهلك و2,5 تريليون دولار وفق بيانات الاتحاد الأخيرة. وكانت الدول الأفريقية قد أسست منطقة التجارة الحرة في العام 2018.

وحسب البيانات التركية الرسمية، تستهدف تركيا رفع حجم صادراتها إلى أكثر من 200 مليار دولار خلال العام الجاري، ويقدر البنك الدولي حجم الاقتصاد التركي بنحو 720 مليار دولار، وهو اقتصاد تقود نموه حتى الآن الصادرات الصناعية والسياحة، حيث باتت مدينة بورصة التركية من المراكز المهمة لصناعة السيارات وقطع الغيار، كما باتت إسطنبول من أبرز مراكز الجذب السياحي حول العالم.

وربما تتمكن الشركات التركية عبر القوة الناعمة والتدخل الإيجابي في حل النزاعات والحروب الأهلية بالقارة من كسب حصة أكبر من أسواق القارة السمراء الغنية بالمعادن والنفط والغاز الطبيعي وبحاجة إلى البضائع المصنعة.

ويرى محللون أن هنالك عدم رضا شعبي في الشارع الأفريقي من مشروعات الصين في أفريقيا التي شاب بعضها الفساد، كما دمر بعضها المشروعات التجارية المحدودة التي كانت تعتمد عليها الأسر في المعيشة، كما أن فرنسا تواجه صعوبات سياسة متزايدة في مستعمراتها السابقة في غرب أفريقيا. وبالتالي فهنالك فرص أمام تركيا لأخذ حصة أكبر من أسواق القارة السمراء ومنافسة الصين وروسيا على مشروعات الإنشاء وصفقات السلاح.

وكان أردوغان قد قال خلال زيارته التي انتهت الأربعاء «علاقاتنا مع أفريقيا ليست مبنية على الاستعمار وإنما مبنية على أساس المنافع المتبادلة وأن ننجح معًا»، وذلك في إشارة واضحة إلى دور الشركات الفرنسية التي تستغل الموارد المعدنية الأفريقية عبر دعمها الحكومات الديكتاتورية وتدعم فسادها على حساب الشعوب الفقيرة في القارة.

وحسب تقرير لمركز الدراسات الأمنية الأفريقي، فإن تركيا عززت خلال عقدين من علاقاتها الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية مع دول القارة السمراء، حيث رفعت حجم الاستثمار المباشر من مائة مليون دولار في العام 2003 إلى 6,4 مليارات دولار في العام الجاري 2021.

وحسب تقرير المعهد الذي يوجد مقره في جنوب أفريقيا، فإن تركيا رفعت كذلك حجم الدعم الرسمي في مشاريع التنمية الأفريقية إلى 3,9 مليارات دولار حتى العام 2019.

أردوغان مع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (Getty)

خفض الفائدة على الليرة

أعلن البنك المركزي التركي، خفض سعر الفائدة بنسبة 2% على عمليات إعادة الشراء «الريبو» لأجل أسبوع، ليصبح 16 في المائة. جاء ذلك في بيان عقب اجتماع عقدته لجنة السياسة النقدية لدى البنك أمس الخميس، برئاسة المحافظ شهاب قاوجي أوغلو. وخفضت اللجنة سعر الفائدة من 18 إلى 16 في المائة. وأشار البيان إلى أن اللجنة قررت دعم ممارسات التمويل المستدام بوصفها سياسة طويلة الأجل دون تغيير الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية.

أنقرة تستغل القوة الناعمة والمساعدات التنموية في تسويق صناعاتها بأفريقيا

وأكد وزير التجارة التركي محمد موش، في تعليقات نقلتها وكالة الأناضول أمس الخميس، أن العلاقات الاقتصادية بين بلاده والقارة الأفريقية شهدت تطوراً كبيراً منذ عام 2003.

وخلال كلمة ألقاها في منتدى الأعمال التركي النيجيري بالعاصمة أبوجا، أشار موش إلى أن «استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية» عام 2003 ساهمت بشكل كبير بتطوير العلاقات بين تركيا ودول القارة.

وأوضح أن الاستراتيجية ساهمت في رفع حجم التجارة بين تركيا وأفريقيا من 5,4 مليارات دولار عام 2003، إلى 25,3 مليارا في 2020. وبين أن الصادرات التركية ارتفعت من ملياري دولار إلى 15 مليار دولار، كما ازدادت واردات تركيا من القارة من 3 مليارات إلى 10 مليارات. وتجاوز حجم الاستثمارات التركية في القارة الأفريقية 6 مليارات دولار، منذ عام 2003، أما المشاريع التي نفذتها شركات الإنشاء التركية فبلغت قيمتها 77 مليار دولار، بحسب الوزير موش. ويذكر أن الخطوط الجوية التركية رفعت رحلاتها إلى 58 وجهة في القارة السمراء.

وينظر القادة الأفارقة بإعجاب إلى الأدوار الإيجابية التي قامت بها تركيا في الصومال وليبيا، حيث ساهمت بدور كبير في وقف الحرب الأهلية في الصومال، كما وقفت إلى جانب الشرعية الدولية في ليبيا، وتمكنت القوات التركية من وقف تقدم قوات خليفة حفتر التي كانت على مشارف العاصمة طرابلس.

وفي الصومال زار الرئيس أردوغان مقديشيو للمرة الأولى في العام 2011 في فترة مجاعة مهلكة، فكان القائد غير الأفريقي الأوّل الذي يزور منذ عقدين العاصمة الصومالية التي مزّقتها الحرب.

وحسب تقرير في معهد بروكنغز، أطلقت تركيا المشاريع التنموية وفتحت المدارس وانخرطت بدور ريادي في وضع أجندة بناء الدولة الصومالية، بما في ذلك افتتاح منشأة عسكرية ضخمة لتدريب الجنود الحكوميين الصوماليين». وتشغّل شركات تركية حالياً مطارات مقديشو وموانئها وتزخر أسواقها ببضائع تركية الصنع وللخطوط الجوية التركية.

الحظر المالي يشعل حرب العملات المشفرة

بينما تهدد سياسة الحظر المالي عدة دول، تتجه بكين وموسكو إلى العملات المشفرة لتفادي مرور تعاملاتها التجارية عبر أميركا

نيويورك ـ **شريف عثمان**

في الوقت الذي انطلقت فيه التعاملات في بورصة نيويورك على أول صندوق في أميركا يسمح بالاستثمار في عملة بيتكوين، كان هناك ما يشبه طبول الحرب التي بدأت تدق في العديد من البلدان، كما لو كانت نذر حرب جديدة تلوح في الأفق، يكون السلاح فيها هو العملات المشفرة التي بدأ تعدينها منذ ما يقرب من 12 عاماً، وسجلت أكبرها يوم الأربعاء أعلى مستوياتها على الإطلاق، متجاوزة 66 ألف دولار للوحدة الواحدة منها، ومقتربة بأرباحها خلال الـ 12 شهراً الأخيرة من 450%.

وتتويجاً لجهود بدأت عام 2013، وتم تكثيفها اعتباراً من عام 2017، أطلقت شركة بروشيرز Proshares، المتخصصة في تصميم المنتجات الاستثمارية المعقدة، أول صندوق يتم تداوله في البورصة ETF يسمح لحائزيه بالاستثمار في العقود المستقبلية للعملة المشفرة بيتكوين تحت رمز BITO، لتكون الولايات المتحدة من جديد أكبر ساحات التعامل في العملات المشفرة الأعلى شعبية حالياً في مختلف البلاد. وتسبب الإعلان عن إطلاق الصندوق خلال الأسابيع الأخيرة في استعادة العملة المشفرة الأشهر لقوتها وتضاعف قيمتها تقريباً في أقل من ثلاثة أشهر، قبل أن تسجل مستوى قياسياً جديداً بعد ساعات قليلة من بدء التعامل على الصندوق. وفي الساعات الأخيرة من مرحلة إعداد المسرح للنجم الجديد في سوق صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة ETF ذائعة الصيت، قال ألكسندر بانكين، نائب وزير الشؤون الخارجية الروسي، إنه «من الممكن» أن تستبدل موسكو احتياطياتها من الدولار بعملات رقمية، لكنه حذر من أن ذلك يتطلب جهداً كبيراً من الحكومة، قبل أن يستدرك في لقائه مع وكالة إنترفاكس، ويشير إلى نوايا بلاده التي تشمل أيضاً استخدام الدولار في تسوية بعض التعاملات مع البلدان المختلفة.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، تعددت محاولات روسيا الابتعاد عن سيطرة الدولار على التعاملات الدولية، التي تجعل أغلب تعاملاتها مكشوفة لخصمها الأكبر الولايات المتحدة، كون كل التعاملات الدولارية حول العالم تمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال النظام المالي الأميركي، كما تجعلها وأصولها الدولارية فريسة سهلة لسلاح العقوبات الأميركي.

وفي عام 2018، ومع تعالي الصيحات المستنكرة للتدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الأميركية، تخلصت روسيا مما تقترب قيمته من مائة مليار دولار من سندات الخزانة الأميركية التي كانت بحوزتها، واشترت بدلاً منها كميات تقترب من الذهب، ليتجاوز مكون الذهب من احتياطي النقد الأجنبي لديها لأول مرة المكون الدولاري، مسجلاً 23% من قيمة الاحتياطي، بينما كان الدولار أقل من 22% منه، رغم استحواذه على نسبة 40% من الاحتياطي قبلها بأسابيع قليلة. ومع تزايد التوقعات بارتفاعات مطردة لمعدل التضخم خلال الفترة الحالية، والتي لا يعرف أحد، بمن فيهم بنك الاحتياط الفيدرالي، متى تنتهي، اعتبر الكثير من المحللين أن العملات المشفرة، وعلى رأسها بيتكوين، ربما تكون وسيلة الاستثمار الأفضل، على خطورتها، للتحوط ضد معدلات التضخم المرتفعة. ومع ازدياد القبول المؤسسي والحكومي، بالإضافة إلى تنامي اقتناع العامة من المستثمرين الأفراد، استحوذت بيتكوين على اهتمام أسواق المال حول العالم، وبدأت العديد من الدول، مثل روسيا والصين وغيرها، في الإعداد لإطلاق عملتها السيادية المشفرة.

وفي لقاء مع محطة «سي إن بي سي» الإخبارية قبل عدة أسابيع، قالت إلفيرا نابيولينا، محافظ البنك المركزي الروسي، إن العملات الرقمية ستكون مستقبل الأنظمة المالية، مضيفة: «أعتقد أنها تمثل مستقبل نظامنا المالي لأنها تعكس التطور في الاقتصاد الرقمي على مستوى العالم». وعلى نحو متصل، وفي أعقاب تعرضها لعقوبات اقتصادية جديدة خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي من إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، على خلفية مزاعم تدخلها في انتخابات 2020، والهجمات السيبرانية والموقف في شبه جزيرة القرم، أكد أنطون سيلوانوف، وزير المالية الروسي، نية بلاده التخلص من كل الأصول الدولارية التي يمتلكها الصندوق السيادي الروسي NWF، البالغة قيمته الإجمالية 186 مليار دولار.

روسيا تجهز منذ عام لإطلاق الروبل الرقمي هرباً من الحظر الأميركي

النص الكامل على الموقع الالكتروني

أميركا تراقب بقلق إطلاق البوات الرقمي في الصين (Getty)

أعلى طلب أميركي على البنزين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتوقع محللون أن تتواصل أزمة ارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات تاريخية في الولايات المتحدة في ظل ارتفاع طلب السائقين على البنزين لأعلى مستوى في أكثر من عقد. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية التي نقلتها وكالة بلومبيرغ، ارتفع المؤشر الرئيسي للطلب على البنزين إلى أعلى مستوى منذ العام 2007، فيما تراجعت مخزونات وقود السيارات لأدنى مستوى منذ نحو عامين على الرغم من أن فصل الخريف عادة ما يشهد تراجعاً في مستويات الطلب على البنزين بفعل موسم القيادة الصيفي. وبلغ المتوسط الوطني لأسعار بيع البنزين بالتجزئة في الولايات المتحدة مستوى 3,36 دولارات للغالون يوم الثلاثاء. وفي أسواق الطاقة تراجعت أسعار النفط الخام في بداية تعاملات أمس الخميس، تصحيحياً، بعد قفزة في الأسعار خلال جلسة الأربعاء المسائية، عقب صدور بيانات مخزونات الخام الأميركية. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، مساء الأربعاء، إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة تراجعت بمقدار 400 ألف برميل خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، في أول تراجع بعد ثلاث زيادات. وبعد إعلان البيانات الأميركية، صعدت أسعار النفط بأكثر من 2 بالمئة لتصل إلى حدود 86 دولاراً بالنسبة لبرميل برنت، فيما كانت التوقعات تشير إلى زيادة في المخزونات بأكثر من 1,8 مليون برميل.

تراجع مخزونات وقود السيارات لأدنى مستوى منذ نحو عامين

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم ديسمبر/ كانون الأول بنسبة 0,59 بالمئة أو 52 سنتا، إلى 85,27 دولارا للبرميل. وتراجعت كذلك أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط تسليم ديسمبر/ كانون الأول بنسبة 0,41 بالمئة أو 33 سنتا، إلى 83,09 دولارا للبرميل. ولا تزال أسعار النفط الخام مستفيدة مع صعود أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، رغم تراجعها في الأيام الأخيرة، إذ أستبدلت دول في القارة العجوز الغاز الطبيعي بمشتقات النفط لتوليد الطاقة. وقال «ساتورو يوشيدا» محلل السلع لدى «راكوتين» لتداول الأوراق المالية في تصريحات لوكالة «رويترز» إن السوق شهد بعض حركات التصحيح، لكنه أكد أن الثقة بشكل عام لا تزال قوية، إذ لا توجد زيادة كبيرة في إنتاج الولايات المتحدة أو دول «أوبك+». وتهدد أسعار النفط المرتفعة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ودول آسيا التي تقود النمو العالمي والخروج من تداعيات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي. ويتخوف خبراء من انعكاسات ارتفاع أسعار الوقود على معدل التضخم الذي كان يعتبره العديد من المسؤولين أنه حالة استثنائية وعابرة ولن يستمر طويلاً. إلى ذلك يرى المدير التنفيذي لـ«رايان إير» «مايكل أوليري» أن ارتفاع أسعار الوقود سوف يكون له تأثير على أسعار الغذاء. وفي مقابلة مع شبكة «سي إن بي سي»، قال «أوليري» إن شركته تنفق الكثير من الأموال على الأبحاث المتعلقة بالوقود المستدام للطائرات، كما سوف تهدف الأبحاث إلى التركيز على أنظمة الدفع في الطائرات الخالية من الكربون.

محطة وقود في العاصمة الأميركية واشنطن (Getty)

رؤية

زيادات في أجور القطاع العام في الجزائر

سهام معط الله

نتيجة علوّ الأصوات المنادية بضرورة رفع الأجور وموجة الغلاء التي ضربت الأسواق الجزائرية، تمخّض بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 عن قرار بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي التي تراوح نسبتها من صفر إلى 35 بالمائة، ورفع النقطة الاستدلالية في الوظيفة العمومية في إطار التدابير التي تضمّنها مشروع قانون المالية لسنة 2022، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة أجور العاملين في القطاع العام.

لم يتمّ تحديد مقدار التخفيض في الضريبة على الدخل، ولا مقدار الزيادة في النقطة الاستدلالية التي تبلغ قيمتها الحالية 45 دينار جزائري (0,33 دولار) وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر/ أيلول سنة 2007، والذي يحدِّد الشبكة الاستدلالية لمرتَّبات الموظَّفين ونظام دفع رواتبهم.

وبالرغم من هذه الإجراءات التي تستهدف تحسين أجور موظَّفي القطاع الحكومي، لا يزال مكوِّنها الرئيسي الغموض الذي يكتنف مصدر الموارد المالية التي ستتولَّى تغطية تلك الزيادات، خصوصاً بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية للجزائر ومعاناتها من عجز في الموازنة من المُتوقَّع أن يُلامس عتبة الـ 25 مليار دولار، هذا علاوة على تراجع إيرادات الضرائب المباشرة بسبب تخفيض الضريبة على الدخل.

وتزداد دائرة الغموض واللبس عندما تُؤكِّد الحكومة مراراً وتكراراً على عدم تجاوز الخطوط الحمراء من خلال استحالة العودة إلى طباعة الأموال التي لا تزال رخصتها القانونية سارية المفعول إلى غاية 2022، واستبعاد اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي.

من الناحية النظرية، تعتبر زيادة أجور العاملين في القطاع العام من خلال رفع النقطة الاستدلالية التي تؤثِّر بشكل مباشر على الأجر القاعدي خطوة أفضل مقارنةً بالمساس بالمنح التي تتغيَّر بفعل عوامل معينة كالمنطقة الجغرافية والزمن، حيث يتمّ حساب الأجر في الجزائر باللّجوء إلى جدول مُحدَّد في المرسوم الرئاسي رقم 07-304 ويُمثِّل الشبكة الاستدلالية لأجور الموظَّفين بغية تحديد الأرقام الاستدلالية لكل من الصنف الذي يعكس المستوى الدراسي للموظَّف، وكذلك الدرجة التي تعكس أقدمية الموظَّف وخبرته في منصبه، وبعد ذلك يُضرَب مجموع الأرقام الاستدلالية للصنف والدرجة في النقطة الاستدلالية التي تسمح بتَحوُّل تلك الأرقام المجرَّدة إلى مبلغ بالدينار الجزائري يعكس بدوره أجر الموظَّف في القطاع العام، وهذا دون احتساب العلاوات، التعويضات، الضريبة على الدخل والاشتراك في الضمان الاجتماعي؛ لذلك تعتبر النقطة الاستدلالية سبباً رئيسياً في تدنِّي الأجور وتراجع القدرة الشرائية، وهي حقيقة تغيب للأسف عن كثير من الموظَّفين.

وفقاً لإحصائيات وزارة المالية الجزائرية، يُقدَّر عدد موظَّفي قطاعات التربية، الصحة، العدالة، المالية، التضامن الوطني وغيرها بنحو 2,338 مليون عامل، وتُقدَّر فاتورة أجورهم بنحو 3188 مليار دينار جزائري (23,3 مليار دولار) أي 60 بالمائة من ميزانية التسيير التي تمثّل بدورها قرابة الـ 65 بالمائة من ميزانية الدولة.

سينعكس تخفيض الضريبة على الدخل إيجاباً على أجور ما يزيد عن 1,7 مليون عامل في المؤسسات الاقتصادية العمومية، التي تعمل بنظام أجور خاص ومختلف عن شبكة الأجور الخاصة بالوظيف العمومي، وكذلك على أزيد من 7 ملايين عامل في القطاع الخاص.

وستعمل زيادة الأجور من جهة على زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب، ولكنها ستُؤدِّي من جهة أخرى إلى دوَّامة لا نهائية من التضخُّم في ظلّ زيادة الأسعار وغياب الرقابة على الأسواق.

من الناحية الاقتصادية، فإن زيادة الأجور بدون إنتاجية والبحث عن موارد جديدة ما هي إلّا سكب للزيت على نار التضخُّم، ليتأجَّج بعد ذلك ثالوث العجز الموازني والبطالة والفقر.

يبدو أنّ ادخال تحسينات على أجور موظَّفي القطاع العام بالجزائر دون إيجاد حلّ فعليّ وعمليّ لمشكلة التضخُّم التي سرطنت الاقتصاد الجزائري ينمّ عن افتقار السياسات الاقتصادية للكفاءة التي تحول دون سقوط أعباء جديدة على الموازنة وشرائح محدودي ومتوسِّطي الدخل والفئات الهشَّة.

سيكتشف المواطنون أنّ تلك الزيادة في مداخيلهم « إيراداتهم» ما هي إلّا وهم نقدي Money Illusion. وسيدركون أنّهم يعيشون حالة من الخداع النقدي الذي يعطيهم أماناً زائفاً بينما يقضي على كل ثرواتهم وينخر استقرار اقتصادهم.

ولكون المال قوام الأعمال، يتعيَّن على مُصمِّم هذه السياسات الاقتصادية أن يُصرِّح عن كيفية توفير الأموال اللازمة لتغطية الزيادة المرتقبة في أجور موظَّفي القطاع العام، فهو يضغط من ناحية على إيرادات الميزانية العامة من خلال تخفيض الضريبة على الدخل، ويعلم تماماً بأنّ إيرادات الضريبة على أرباح الشركات لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظراً لانعكاس الركود الاقتصادي على تلك الشركات، كما أنّه يزيد من ناحية أخرى من أعباء الميزانية ويثقل نفقاتها من خلال رفع أجور القطاع الحكومي. السؤال هنا: هل يُعوِّل صانع هذه السياسات على الاستدانة الداخلية التي لم تؤتِ أكلها سابقاً؟، حيث تُعدّ تجربة القرض السندي مثالاً بارزاً عن عدم فعالية اللّجوء إلى الاستدانة الداخلية في تجاوز الوعكة الاقتصادية لعدّة أسباب منها فقدان الثقة بين المواطن والحكومة وفتاوى مشايخ دين بتحريم نسب الفائدة المترتِّبة عن القرض السندي؛ أم هل اعتمد مُخطِّط هذه السياسات على الجباية البترولية التي قد تتحسَّن بشكل مؤقَّت نتيجة الارتفاع الظرفي لأسعار النفط والغاز؟

يُؤكِّد هذا الاحتمال الاستمرار في الانسياق وراء سياسة الريع وعدم الاستفادة من دروس الماضي القريب وعدم الاعتبار من التاريخ. من المحتمل أيضاً أن تكون سياسات رفع الأجور مبنية على تحصيل المزيد من الإيرادات من خلال الضريبة على الثروة بالنسبة للأملاك (كالعقارات) والأموال والتي حُدِّدت نسبتها سابقاً بـ 15 بالمائة من الثروة التي تراوح قيمتها ما بين 100 و150 مليون دينار جزائري (ما بين 730 ألف دولار و1,1 مليون دولار)، والتي تتماشى طردياً مع قيمة الثورة المملوكة؛ علماً أنّ هذا النمط من التحصيل الضريبي واجه عراقيل بالجملة منها عدم وجود بيانات مالية دقيقة عن الأثرياء العنيّين، غياب ملف عقاري يُحدِّد مالكي العقار والقيمة المالية لعقاراتهم، وتخلُّف الجزائر عن قطار الرقمنة.